

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠

بإحداث وتنظيم وزارة التكوين بالإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى قانون الموظفين الأسماء رقم ١٣٥ الصادر بتاريخ ١٠/١/١٩٤٥ المعمول به في الإقليم السوري ؛

وعلى القوانين المعدلة له ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تحدث في الإقليم السوري وزارة باسم (وزارة التكوين).

مادة ٢ - تخصص وزارة التكوين بشؤون التكوين عامة وعلى الأخص :

(أ) توفير المواد الغذائية والكسائية والصحية وسائر الاحتياجات التكوينية الأخرى بأفضل الشروط وأنسب الأسعار .

(ب) تأمين انتقال هذه المواد من المنتج أو المستورد إلى المستهلك بأقل التكاليف .

(ج) تأمين الخدمات الهامة المحلية بتكاليف ملائمة .

(د) تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالتكوين وقمع الغش والاحتيال والاستيلاء وتنظيم حيازة المواد التكوينية والانجار بها وغير ذلك من الأمور التي لها صلة بأعمال الوزارة .

مادة ٣ - تتولى وزارة التكوين الصلاحيات والاختصاصات المقررة لوزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الاقتصاد ووزارة الداخلية في الموضوعات المبينة في المادة السابقة .

مادة ٤ - يعاون الوزير أمين عام يرأس جميع إداراتها وهو مسئول أمامه عن سير الأعمال فيها ويتولى السلطات الممنوحة للأعضاء السامين في قانون الموظفين الأسماء والقوانين الأخرى النافذة .

مادة ٥ - تتكون وزارة التكوين من الإدارات التالية :

- (١) الإدارة العامة للتخطيط .
- (٢) الإدارة العامة للتنفيذ .
- (٣) الإدارة العامة للشؤون الفنية والاقتصادية .
- (٤) إدارة الشؤون المسالية والإداوية .
- (٥) إدارة الشؤون القانونية .
- (٦) هيئة التفتيش .

مادة ٦ - تحدد الأقسام التي تتألف منها هذه الإدارات ويحدد عدد موظفيها ومراتبهم في الموازنات سنويا .

مادة ٧ - تبين اختصاصات هيئة التفتيش والإدارات والعلاقات بينها وأقسام كل منها وفروعها في المحافظات بقرار من وزير التكوين .

مادة ٨ - فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية يكون توزيع الموظفين والمستخدمين على الإدارات بقرار من وزير التكوين .

مادة ٩ - يتولى وزير التكوين الإشراف على مكتب الجيوب ويرأس مجلس إدارته ويمارس الصلاحيات المنوطة بوزير الاقتصاد فيما يتعلق بهذا المكتب وله أن يعهد إليه بمهام تموينية أخرى إضافة إلى المهام التي أنيطت به في قانون إحداثه بقرار منه كما له أن يتدب عددا من موظفي هذا المكتب للقيام ببعض المهام التكوينية .

مادة ١٠ - لوزير التكوين أن يشغل الوظائف الشاغرة في أدنى مراتب التعيين بطريقة الاستثناء دون التقيد بشرط المسابقة على أن تتوفر في المعينين الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الموظفين الأسماء وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١١ - لوزير التكوين حق تعيين موظفين مؤقتين لمناسبات طارئة تقضى بها ضرورات التكوين وذلك دون التقيد بشرط المسابقة وضمن حدود الاعتمادات المحوطة في الموازنة .

مادة ١٢ - تشكل الوظائف الاختصاصية وغير الاختصاصية في وزارة التكوين ملاكا مشتركا بحيث يجوز النقل فيما بينهما .

مادة ١٣ - تلتقى مديرية التكوين من ملاك مكتب الجيوب والتكوين وينقل موظفيها ومستخدموها بدرجاتهم إلى وزارة التكوين .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مدر براسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٧٩ (٢٦ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر